الاقتصادي والفني وسبل تطويره والحرب العراقية ـ الايرانية، الا ان القضية الفلسطينية كانت من بين ما تمّ بحثه، أيضاً، لدى التقائه بالمسؤولين في تلك الدول. وفي هذا الصدد، تحدث بوش، في البداية، عن مبادرة اميركية جديدة يقوم بها مورفي في المنطقة. لكن المبادرة المذكورة سرعان ما تمّ سحبها في بيان توضيح جاء على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية شدد فيه على ان بوش انما تحدث عن «عملية استطلاع لاحتمالات السلام يقوم بها السيد مورفي»، وان هذا «لا يحمل مشروع سلام جديداً، ولا مبادرة جديدة» (**النهار**، ٩/٤/١٩٨٦).

وفي مؤتمر صحافي عقده في صنعاء، قال بوش ان بلاده تؤيد اي مبادرة لحوار أردني ـ اسرائيلي في شأن السلام في المنطقة، ورأى ان «أفضل طريقة لاحلال السلام... هي تأييد قرارات الأمم المتحدة». وبعد ان شدد على أهمية التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، أشار إلى ان «هذا الحل موجود في قرارات قمة فاس وفي مبادرة الرئيس ريغان». لكنه، في المناسبة ذاتها، اكد ان بلاده «لا يمكن ان تجري حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف هذه بحق اسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨» (**المصدر نفسه**، ١٢/٤/١٩٨٦).

امّا ريتشارد مورفي، فقد خلص من جولته بتصريحات مؤداها «الدعوة إلى ايجاد مسلك آخر» وضرورة «بدء التحرك مجدداً» لأن «من مصلحة الاطراف كافة... عودة الجهود... بأسرع وقت ممكن»، فالوضع ـ على حد تعبيره ـ ليس جامداً وغير مستقر، وان على الفلسطينيين والآخرين في المنطقة ان يتوقعوا مسلكاً لسلام دائم فقط (**الوطن**، ٦/٤/١٩٨٦).

وحول ما سوف يحصل عليه عرفات، في حال قبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الامن ٢٤٢، قال مورفي: «... اذا وافقت م.ت.ف. على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وأقرّت بحق اسرائيل في الوجود، واقيم حوار جدّي ما بين الولايات المتحدة الاميركية و م.ت.ف.، [فسوف] يكون ذلك مدخلاً لعلاقة». واشترط مورفي ان يكون قرار منظمة التحرير الفلسطينية «واضحاً غير غامض، ومطلقاً، ولا لبس فيه» (**المصدر نفسه**).

ورداً على سؤال حول اعتراف القرار ٢٤٢ بـ م.ت.ف.، أجاب مورفي: «كما صرّحنا مراراً وكما أكد الرئيس ريغان شخصياً، فان الادارة الاميركية لم تجد القرار ممثلاً للاطار الكامل للمصالح الشرعية للفلسطينيين... [فـ] القرار لا يشمل كامل هذه المصالح [بل] يتحدث عن الفلسطينيين كمشكلة لاجئين». واشار إلى انه على الرغم من ذلك «فان القرار يبقى الاساس الوحيد المقبول، دولياً، للتفاوض» (**المصدر نفسه**).

غير ان مورفي لم يعط تفاصيل حول الاطار الكامل للمصالح الشرعية. وقال، في مناسبة أخرى: «ان بلاده تؤيد قيام حكم ذاتي للفلسطينيين...» معرباً عن اعتقاده بأن مسألة حق تقرير المصير، بالنسبة الى الشعب الفلسطيني، هي احدى المسائل العديدة التي يجب ان تبحث على طاولة المفاوضات بالارتباط مع غيرها من المسائل (**المصدر نفسه**، ٥/٤/١٩٨٦).

«مشروع مارشال» الاسرائيلي

في الفترة ذاتها تقريباً، قام رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، بزيارة إلى الولايات المتحدة الاميركية حاملاً في جعبته ما سمي «مشروع مارشال» اسرائيلياً، على غرار «مشروع مارشال» الاميركي في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لعرضه على الادارة الاميركية ومناقشته مع المسؤولين فيها. ويدعو المشروع ـ حسب ما ورد في الانباء، نقلاً عن الناطق باسم الخارجية الاميركية، برنارد كالب ـ إلى انشاء صندوق للتنمية في عدد من دول الشرق الاوسط «بهدف خلق ظروف أفضل للسلام في المنطقة»، على ان يتم تمويله من قبل الولايات المتحدة وعدد من الدول الصناعية والبنوك. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» ان المشروع الاسرائيلي يتضمن انفاق ما بين ٢٠ و ٣٠ مليار دولار من أجل تطوير